



2021/06/17م



حفظه الله ،،،

سعادة الأخ/ د. رشدي وادي
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

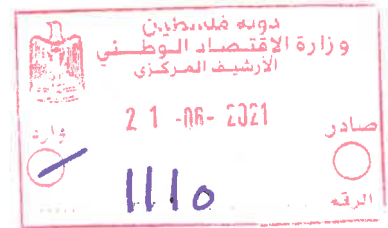
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: بشأن لقاء عمل حول مسودة إطار التعامل الإستراتيجي مع حالة التعايش

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، وبالإشارة للموضوع أعلاه،
نأمل من سعادتكم ترشيح ممثل عنكم لحضور لقاء عمل لمناقشة وإبداء الرأي حول مسودة إطار التعامل
الإستراتيجي مع حالة التعايش مع وباء كورونا، وذلك يوم الاثنين الموافق 2021/06/21م الساعة التاسعة
صباحاً في مقر الأمانة العامة- قاعة الاجتماعات (الطابق الأرضي) حسب الجدول المرفق، تمهيداً لعرضها
على لجنة متابعة العمل الحكومي، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

أمين عام مجلس الوزراء



مرفقات:

- برنامج لقاء العمل.

نسخة لـ:

- الإدارة العامة لمركز المعلومات الحكومي.

صادر عن: الإدارة العامة لمركز المعلومات الحكومي.



لقاء عمل حول/

مناقشة الإطار الاستراتيجي للتعامل مع حالة التعايش مع وباء كورونا

اليوم : الإثنين
الموافق : 21/06/2021
الساعة : 09:00 صباحاً
المكان : الأمانة العامة – قاعة الاجتماعات (الطابق الأرضي).

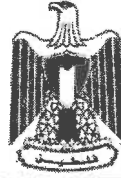
المحاور	البيان	تقديم المحور
المحور الأول	استعراض إجراءات عمل الاستجابة الحكومية لمواجهة وباء كوفيد 19 خلال الفترة السابقة	الأمانة العامة لمجلس الوزراء
المحور الثاني	واقع ومستقبل التعامل مع وباء كوفيد 19	وزارة الصحة
المحور الثالث	عرض ومناقشة مسودة وثيقة الإطار الاستراتيجي للتعامل مع حالة التعايش	الأمانة العامة لمجلس الوزراء

معاور
اللقاء

فلسطين
يونيو، 2021م



المدة/دقيقة	البيان	
5	افتتاح وترحيب	برنامج اللقاء
15	عرض المحور الأول	
10	عرض المحور الثاني	
15	عرض المحور الثالث	
45	المدخلات	
10	الختام والتوصيات	
م	البيان	
1.	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	المشاركون في لقاء العمل
2.	وزارة الصحة	
3.	وزارة الاقتصاد الوطني	
4.	وزارة العمل	
5.	وزارة التنمية الاجتماعية	
6.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
7.	وزارة التربية والتعليم العالي	
8.	وزارة الحكم المحلي	
9.	وزارة الزراعة	
10.	وزارة النقل والمواصلات	
11.	المكتب الإعلامي الحكومي	
12.	وزارة العدل	
13.	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	
14.	وزارة الداخلية والأمن الوطني	
15.	ديوان الموظفين العام	
16.	ديوان الفتوى والتشريع	
م	البيان	المرفقات
1.	إطار التعامل الإستراتيجي مع حالة التعايش مع وباء كورونا (كوفيد-19)	
م	البيان	المتطلبات المسبقة
1.	دراسة الوثيقة حسب الاختصاص قبل موعد اللقاء	



إطار التعامل الإستراتيجي مع حالة التعايش مع وباء كورونا (كوفيد-19)

النسخة الأولى: 2021/05/02م

إعداد

وزارة الصحة

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

تقديم

لقد عانى العالم وعلى مدار أكثر من عام من تقلبات اتخاذ القرارات وتعطل الحياة اليومية وتحديث مستمر للخطط وسياسات العمل لإدارة المنظومات الحكومية، في ظل دخول متغيرات متسارعة على الحالة الوبائية، وتلقت دول العالم مع نهاية العام الماضي 2020م جرعة تقاؤل عندما أعلن عن أول لقاح روسي مضاد للفايروس، ويتابع الإعلان عن انتاج لقاحات أخرى من كل من الصين وبريطانيا وأمريكا، وبدأت بتنفيذ خطط التعاافي من الأزمة ومعالجة آثارها، لكن سرعان ما ظهرت سلالات جديدة ومطورة للفايروس، أسرع في انتشار العدوى وأكثر فتكاً. مما أعاد العالم لمربع مرحلة المواجهة للوباء وتحديث خطط التعايش معه.

مع بداية ظهور الأزمة العالمية لفايروس كورونا (كوفيد - 19)، تم تشكيل العديد من اللجان الفنية الصحية لدراسة وتقييم الحالة الوبائية على مستوى العالم، شارك فيها العديد من الاستشاريين والخبراء من عدة جهات ومنظمات، منها منظمة الصحة العالمية. كما تم تفعيل لجنة العمل الحكومي للطوارئ وتم وضع الإجراءات الفورية الاحترازية للحد من انتشار الوباء، وبالتزامن مع ذلك، وفي شهر مارس 2020م، تم تشكيل خلية تفكير وتخطيط بؤرية لدراسة وتحليل كافة التجارب الدولية المتعلقة بمواجهة الجائحة، وبناء إستراتيجية عمل لإدارة أزمة كورونا (كوفيد-19) تم خلالها عقد العديد من اللقاءات وورش العمل مع مختصين وخبراء في المجالات المرتبطة بالجائحة (صحية، اقتصادية، أمنية، مجتمعية، اعلامية). نتج عنها "الوثيقة المرجعية لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد - 19) في قطاع غزة". حددت الأولويات الحكومية والسياريوهات المحتملة للعمل وفقها في مواجهة واحتواء الوباء. كما أعد الفريق وثيقة ناظمة لحوكمة إدارة الأزمة والتي عنونت بـ "الإطار العام المرجعي لهيكلية العمل الحكومي للتعامل مع جائحة كورونا (كوفيد - 19) في قطاع غزة".

وفي شهر أغسطس من العام 2020م، تم تشكيل لجنة "التعايش" مع الوباء برئاسة نائب رئيس المتابعة وضمت اثني عشر عضواً، نتج عن أعمالها إصدار "الوثيقة المرجعية للتدخلات الحكومية في سيناريو التعايش مع وباء كورونا (كوفيد-19) شملت ملحقاً بعنوان "الدليل المرجعي لإجراءات التعايش مع وباء كورونا (كوفيد-19)".

من خلال دراسة ومراجعة الوثائق السابقة، يلاحظ المستوى العالي من الجهد المبذول في إعداد وإنضاج الأدلة والأطر المرجعية الناظمة لإدارة الأزمة، منها مرحلة التعايش مع الوباء، مما يجعل هذه الوثائق مرجعاً أساسياً وكأساس للانطلاق في وضع الإطار العام لمرحلة التعايش وتحديث الأدلة والخطط الموضوعية مسبقاً وفقاً للمستجدات والمتغيرات المرتبطة بالحالة الوبائية.



المشكلة:

في سبيل مواجهة الوباء وتقليل عدد الإصابات، فإن الأولوية الأكبر لدى الحكومات هو عدم فقدان السيطرة على المنظومة الصحية وضمان أعلى مستوى ممكن في تقديم الخدمات والرعاية الصحية للمصابين. وللحفاظ على هذه الأولوية، اتخذت الحكومات إجراءات مشددة في تقييد الحركة والإغلاقات المتكررة لمنع الاحتكاك المجتمعي وفرض العزلة، كخطوة مهمة للحد من انتشار الوباء بين المجتمعات.

مازالت الحكومات تتخذ سلسلة من السياسات والإجراءات الصارمة لاحتواء الفايروس ومنع انتشاره، في سبيل الحفاظ على الأرواح، كان من أبرزها فرض التباعد الاجتماعي وتقييد الحركة والتنقل وتطبيق سياسات الانغلاق. خلفت هذه الإجراءات تداعيات متباينة على كافة مناحي الحياة، الصحية والاجتماعية والبيئية والسياسية. وفرضت واقعاً جديداً وتغيراً جذرياً في المجتمعات سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي. وكان لهذه السياسات تأثيراً كبيراً على الجانب الاقتصادي والذي لم يلبث أن بدأ في التعافي نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار النفط خلال العام 2019م، ليعود لانتكاسة أشد في سبيل مواجهة الوباء. حيث تشير التقديرات، أن الخسارة المتوقعة للاقتصاد العالمي ستصل إلى (900) بليون دولار أمريكي خلال الفترة ما بين 2020م و2022م

على المستوى الفلسطيني، أظلت القيود المفروضة والإغلاقات المتكررة بظلالها على الاقتصاد المحلي، والمنهك أصلاً، وارتفعت نسب البطالة بما يزيد عن 26%، ليسجل أكثر من 330 ألف معطل عن العمل مع نهاية العام 2020م.

ورفع ظهور الطفرات الجديدة من فايروس كورونا (كوفيد-19) مستويات الإنذار باحتمالية إطالة أمد الجائحة، مما يستدعي تحديث الخطط والسياسات للتعایش مع هذا الوباء واستمرار سير الحياة اليومية. يعتبر الضغط الاقتصادي الناتج عن الإجراءات الوقائية المشددة لمواجهة الوباء هو المشكلة الأكبر والمحرك الرئيس لاتخاذ قرارات التخفيف والتعایش مع الوباء، والموازنة بينه وبين الحفاظ على مستويات مقبولة في تقديم الخدمات والرعاية الصحية، وضمان عدم انهيار المنظومة الصحية ووصول الحالة الوبائية في نقطة حرجة لا يمكن السيطرة عليها فيما بعد.

استراتيجية التعایش

مازال العالم يكتشف في كل يوم متغيراً جديداً يضطره إلى تحديث سياساته لتتلاءم مع الواقع المفروض وبشكل سريع يحقق الاستمرارية في الحياة دون تأثيرات كبيرة.

إن الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق حالة التعایش تتطلب العمل وفق منهج جديد يراعي المتغيرات الحياتية التي فرضتها حالة انتشار وباء كورونا (كوفيد-19)، وتغيير في نمط الحياة، تعمل على ضمان استمرار الحياة بشكلها الطبيعي، وتحقيق الاستمرارية في كافة الأعمال والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وفق أعلى معدلات الجودة والكفاءة وجني أفضل النتائج مع التركيز على صحة الإنسان والتي تعتبر الأولوية القصوى للمجتمعات إن التدخلات المطلوب إعدادها لحالة التعایش القادمة يجب أن تحقق ثلاث عناصر رئيسية: التكيف السريع، إدارة الاستمرارية، التحسين المستمر.



الأولويات الإستراتيجية للتعامل مع حالة التعايش

بناء على ما أعد سابقاً في المؤسسة الحكومية ودراسة تحديثات سياسات التعايش لدى الدول، يمكن تلخيص الأولويات المطلوب تحقيقها بالآتي:

في الجانب الصحي

1. توفر اللقاحات وتقديم التطعيم لكافة المواطنين هو خط الدفاع الأول
2. استقرار القدرة الاستيعابية للمنظومة الصحية (الأسرة واسرة العناية) والبشرية والتقنية.
3. استمرار تقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية المقدمة للجمهور
4. المرافق الصحية هي بيئة صحية سليمة وغير ناقلة للوباء
5. المتابعة والتحديث اليومي للحالة الوبائية، مؤشرات محدثة مرتبطة بلوحة مؤشرات حكومية
6. تقوية المناعة للفرد وتعزيز التوعية في الصحة العامة

الجهة المسؤولة:
وزارة الصحة

في الجانب الاقتصادي

7. التخفيف من الآثار الاقتصادية وتوسيع مستويات المسؤولية تجاه العمال المتضررين والفئات الفقيرة والمهمشة والهشة
8. مؤشرات دقيقة ومحدثة تساعد في مراقبة وتتبع مستمر للحالة الاقتصادية ورصد المتغيرات والتأثيرات بشكل سريع للعمل على علاجها
9. تقييم مستمر لتضرر القطاعات الاقتصادية والعمالية المتضررة من الجائحة وفق مؤشرات دقيقة ومحدثة.
10. انشاء صندوق دعم المتضررين من كورونا يساهم في تمويله وبشكل مستمر جهات محلية وإقليمية ودولية.
11. إيجاد بدائل للممارسات الاقتصادية الحالية للتخفيف من آثار وأضرار كورونا، وتغيير نمط العمل، وتعزيز وتحفيز الاقتصاد التبادلي، والاقتصاد الرقمي بما يتوافق مع الحالة المتغيرة والمستجدة حول العالم.

الجهات المسؤولة:
وزارة الاقتصاد
الوطني،
وزارة العمل،
وزارة التنمية
الإجتماعية

في الجانب التعليمي

12. سلامة الصحية وعدم انتقال العدوى للطلاب والدارسين أولوية قصوى
13. منظومة تعليمية وأكاديمية مرنة قادرة على التكيف مع متغيرات ومتطلبات حالة التعايش
14. منهجيات وأدوات تعلم مبتكرة، تحقق رفع مستوى الاعتمادية على أنظمة "التعليم عن بعد"
15. نمط جديد للعملية التعليمية والبيئات الأكاديمية وإعادة ترتيب أولويات المناهج بما يتوافق مع منهجيات وأدوات التعلم المبتكرة

الجهة المسؤولة:
وزارة التربية والتعليم



في الجانب المجتمعي والحياة العامة

16. الانتقال من المسؤولية الرسمية إلى المسؤولية الفردية في تحمل المسؤولية عن الوقاية من العدوى
17. لبس الكمامة والتباعد الجسدي وتوفير شروط النظافة والصحة العامة ملزم في كل الأزمنة والمواقع
18. إعادة تشكيل التخطيط العمراني وتنظيم المدن والمرافق العامة والمتنزهات والأسواق الشعبية ونقاط بيع المنتجات الزراعية والحيوانية والأسماك، بشكل يواجه المخاطر والتهديدات التي أفرزتها جائحة كورونا، ويغير نحو الوعي والسلوك الصحي الأفضل للمواطنين المتلائم مع حالة التعايش
19. التوعية المستمرة وتعزيز مشاركة المعرفة وتبنيها بين كافة الفئات المجتمعية
20. إعادة تشكيل وعي جديد للعلاقات الاجتماعية متلائمة مع حالة التعايش وبما يقلل الاحتكاك ويتاقل العدوى.
21. تشجيع الاعتمادية على الخدمات الرقمية والحد من التواصل الجسدي
22. تقليل الفجوة الرقمية في كافة الجوانب الحياتية، وتمكين وصول الانترنت لكافة شرائح في كافة المناطق
- الجهات المسؤولة:**
الحكم المحلي
والبلديات،
الزراعة،
النقل والمواصلات،
وزارة الأوقاف،
وزارة الإعلام
وزارة الاتصالات

في الجانب التشريعي والقانوني

23. قوانين تشريعية تتلاءم مع التغيرات الجديدة المرتبطة بالتحول الرقمي.
24. سياسات تشجيعية وتقديم مزايا للملتزمين بالإجراءات الوقائية وشروط الصحة العامة والتعليمات الصادرة
25. تشديد متابعة الالتزام بالإجراءات الوقائية وفرض عقوبات مشددة بحق المخالفين
- الجهات المسؤولة:**
وزارة العدل،
ديوان الفتوى
والتشريع،
وزارة الداخلية،
وزارة الاتصالات

في الجانب الخدمات الحكومية والعامة

26. صياغة آليات العمل الحكومي المختلفة المتوائمة مع حالة التعايش
27. التحسين المستمر لجودة الخدمات الحكومية والعامة بما يتوافق مع حالة التعايش
28. تسريع عملية التحول الالكتروني والاعتمادية على أدوات التواصل والإدارة عن بعد ووضع سياسات تحفيزية لتحقيقها
29. وضع الإجراءات الكفيلة لتلبية احتياجات المواطنين والتي تضمن تقليل الاحتكاك المباشر مع المواطنين خلال تقديم الخدمات العامة
- الجهات المسؤولة:**
الأمانة العامة،
ديوان الموظفين
وزارة الإتصالات



في الجانب الإداري والمتابعة

30. حوكمة واضحة ومحددة لكافة الأطراف ذات العلاقة.
31. سياسات وأدوات فاعلة للرصد والمتابعة والمحاسبة وال ضبط.
32. تحديد جهة المتابعة والتقييم والمراجعة لكل عمليات وإجراءات استراتيجيات التحول لحالة التعايش.
33. بناء مؤشرات تعايش واضحة ومحددة، كمية، زمنية، قابلة للقياس يتم قراءتها وتحديثها بشكل سهل ومستمر.

الجهة المسؤولة:
الأمانة العامة





منهجية العمل المقترحة:

تم وضع المنهجية المقترحة التالية والتي يمكن اعتبارها خارطة طريق لإعداد وثيقة التعامل الاستراتيجي مع حالة التعايش

#	البند	جهة التكليف	فترة التنفيذ
1	وضع الإطار العام للتعامل الاستراتيجي مع حالة التعايش وتحديد أولويات التعامل، تتميز بالوضوح والدقة والوضوح وسلاسة التنفيذ والقياس، لتشكل دليل وخارطة طريق لإعداد الاستراتيجية	الأمانة العامة-الصحة	أسبوع
2	عرض مسودة الإطار العام على لجنة المتابعة للاعتماد وتوجيه الوزارات والمؤسسات الحكومية لوضع الخطط الإجرائية للتعامل الاستراتيجي مع حالة التعايش	الأمانة العامة	أسبوع
3	تحديث الخطط الإجرائية للتعايش لدى كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وفقا للأولويات المحددة في الإطار العام، والاستفادة من التجارب المماثلة حول العالم. على أن تتميز بقابلية التطبيق وفقا للواقع المحلي، التكيف السريع، الاستمرارية، والتحسين المستمر، تشمل مؤشرات واضحة ومحددة سهلة القياس والمتابعة	الدوائر الحكومية	أسبوعين
4	تجميع الخطط وإعداد مسودة وثيقة تدخلات التعامل الاستراتيجي مع حالة التعايش	الأمانة العامة	أسبوع
5	بناء مؤشرات التعايش بحيث تكون واضحة، محددة، سهلة الرصد والقياس وقادرة على إعطاء إشارات الإنذار المبكر	الأمانة العامة/ الدوائر الحكومية	أسبوع
6	عرض ومناقشة المسودة الأولى لوثيقة تدخلات التعامل الاستراتيجي مع حالة التعايش على الخبراء، وتدوين الملاحظات والتوصيات	الأمانة العامة - الصحة	أسبوع
7	وضع آليات تحقيق الاستفادة في عمليات الرصد والمتابعة والرقابة في تنفيذ إجراءات مرحلة التعايش	الأمانة العامة	أسبوع
8	عرض المسودة النهائية على لجنة متابعة العمل الحكومي للإعتماد	الأمانة العامة	أسبوع
#	اجمالي الفترة الزمنية (أسبوع)		ثمانية

انتهى،